ردود الفعل العراقية والفلسطينية تجاه الاستيطان الصهيوني في فلسطين في الثلاثينات

الدكتور سامي عبد الحافظ القيسي *

يمثل الاستيطان الصهيوني في فلسطين حجر الزاوية في سياسة اسرائيل والذي على اساسه اقامت كيانها عام ١٩٤٨ . اذ يعتقد ساسة اسرائيل ان تعزيز الاستيطان وتكثيفه يخلق امراً واقعاً سيصعب تجاهله من قبل الأطراف المختلفة عند وضعهم اي مقترحات او حلول للصراع العربي ــ الاسرائيلي .

ويذهب هؤلاء الساسة الى حد الاقتناع بان عدم التوصل الى اي تسوية سيجعل : « حقيقة الاستيطان بمرور الزمن الشيء السائدالوحيد في هذه الاراضي ، وتصبح المطالبة باسترجاعها ثانية امراً في حكم المستحيل » (١) .

وقد وضع الاستيطان الصهيوني نصب عينيه ، منذ بداية هذا القرن ، امتلاك الاراضي في فلسطين وانتزاعها من اهلها ومنحها للمهاجرين المستوطنين اليهود . وساعدت الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين الحركة الصهيونية في تحقيق مشاريعها الاستيطانية عن طريق منحها اراضي واسعة من « اراضي الحكومة (اميري) وعن طريق الضغط على الفلاح العربي وارهاقه بالضرائب ، وبالتالي دفعه الى التخلص من ارضه وبيعها » (٢) .

ولقد ادرك الفلسطينيون في مرحلة مبكرة من تاريخهم خطر الاستيطان الصهيوني وتهديده ، لذا فانهم قاوموه بضراوة وبشتى الاساليب والوسائل ، وشاركوا في مختلف الثورات والانتفاضات التي حدثت عام ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، واخيرا ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ .

(*) قسم التاريخ ــ كلية الآداب ــ جامعة البصرة .

(١) **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** ، العدد ٣٨ ــ ٣٩ ، (تموز ، ايلول ، كانون الاول ١٩٨٠) .

(٢) **شؤون عربية** ، العدد ٤٤ (كانون الاول ، ١٩٨٥) ، ص ٩٠٨ .

وكانت القيادة الفلسطينية فى حينها قد قدمت فى تشرين الثانى ١٩٣٥ مذكرة الى المندوب السامى البريطانى نقلت فيها المطالب الاساسية التى كان الفلسطينيون يرددونها دائما وهى :

ا ـ اقامة حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين .

ب ـ منع انتقال الاراضى الفلسطينية الى المستوطنين اليهود .

ج ـ وضع حد للهجرة اليهودية الى فلسطين .

الا ان تطور الاحداث السياسية فى فلسطين اشارت بوضوح الى عجز القيادة التقليدية للقيام بمهمتها فى معالجة مطاليب الجماهير الفلسطينية ، كما ان قيادتها للمعارضة الفلسطينية لم تؤد الا الى تغيير طفيف فى المواضيع الثلاثة اعلاه .

ان الهدف من هذا البحث تسليط بعض الاضواء على آثار الغزو الاستيطانى الصهيونى ، وتاثير ذلك على مجمل الاوضاع السياسية العامة فى فلسطين . ثم ردود الفعل العراقية ، رسمية كانت ام شعبية . وهل نجحت فى الحد من الهجرة الصهيونية ؟ وهل قدمت حلولا معينة لاحتوائها ؟ وما هو راى الحكومة البريطانية بذلك بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين والدولة التى ترتبط مع العراق بمعاهدة التحالف والصداقة .

ينقسم البحث الى ثلاثة اقسام : القسم الاول يتركز الكلام فيه على كيفية توثق التحالف الانكلو ـ صهيونى ضمن اطار المدخل التاريخى . اما القسم الثانى فيبحث فى ردود الفعل الفلسطينية وعوامل الضعف فى القيادة الفلسطينية ، فى حين ان القسم الاخير سيتم التطرق فيه الى ردود الفعل العراقية الرسمية والشعبية تجاه تهديد الحركة الصهيونية ومشاريعها الاستيطانية .

القسم الاول : المدخل التاريخى :

لقد قام العرب بثورتهم ضد الاتراك عام ١٩١٦ املا بتحقيق الاستقلال والوحدة القومية . الا ان الحرب العالمية الاولى تمخضت عن قيام تحالفات قوية بين الصهيونية وبريطانيا تجسد بصدور وعد بلفور فى الثانى من تشرين الثانى ١٩١٧ ، والذى تضمن وعدا رسميا باقامة

« وطن قومى لليهود » فى فلسطين (٣) . ومنذ ذلك الوقت اصبحت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للفلسطينيين وللرأى العام العربى وكذلك للحكومات العربية .

ان قيام الانتداب البريطانى فى فلسطين وادخال ذلك الوعد فى صلب صك الانتداب ، وسعى بريطانيا الدائب بتنفيذ بنوده ، وضعها فى نظر الرأى العام العربى فى حلف مباشر مع الصهاينة .

شهدت فلسطين خلال الفترة الواقعة بين كانون الاول ١٩١٧ وصيف عام ١٩٢٠ حكما عسكريا ، وان السلطات العسكرية حافظت على الوضع الراهن فى البلاد ، ورفضت اجراء اى تغيير فى الانظمة والقوانين المعمول بها ، حتى يتم تأسيس الادارة المدنية . وعليه فان وعد بلفور لم يسمح بنشره ، كما ان الادارة العسكرية تظاهرت بالرفض فى اعطاء اليهود اى امتيازات على حساب أو قوة ذلك الوعد (٤) .

ويبدو واضحا أن بريطانيا هدفت فى ذلك الى تهدئة الرضع العام فى البلاد ، وصيانة الامن والنظام عن طريق اخفاء الحقائق املا فى كسب الحرب . ومع ذلك فان الادارة العسكرية لم تلتزم بالمحافظة على الوضع الراهن فى البلاد ، اذ ان البيان الأول الذى اصدره الجنرال اللنبى كان باللغة العبرية الى جانب اللغتين العربية والانكليزية ، كما ان ادارته العسكرية استخدمت فى أجهزتها عدداً لايستهان به من الموظفين والكتبة والمترجمين من اليهود (٥) .

ولكن السياسة البريطانية ، خلال عملية الانتقال التدريجى من الحكم العسكرى الى الادارة المدنية ، تحولت بشكل واضح من بياناتها وتعهداتها المختلفة التى تضمنت فيما تضمنته من وعود للحلفاء بتحقيق

---

(٣) يذهب الدكتور عبد الوهاب الكيالى الى اعتبار وعد بلفور من اغرب الوثائق الدولية فى التاريخ اذ منحت بموجبه دولة استعمارية ارضا لا تملكها (فلسطين) الى جماعة لا تستحقها (الصهاينة) على حساب من يملكها ويستحقها (الشعب العربى الفلسطينى) مما ادى الى اغتصاب وطن وتشريد شعب بكامله على نحو لا سابقة له فى التاريخ ، انظر : **تاريخ فلسطين الحديث** ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص ١٠٠ .

(٤) Report of the military administration cited in : Neville Barbour, **Nisi Dominus**, (London, 1946), pp. 96-97.

(٥) الكيالى ، **المصدر السابق** ، ص ١٠٥ — ١٠٦ .

استقلال العرب ، الى تنفيذ بنود معاهدة سايكس ـ بيكو والتى صيغت تفاصيلها فيما بعد ، بطريقة او بأخرى ، فى نظام الانتداب .

لقد التقى الحلفاء فى مؤتمر سان ريمو فى نيسان ١٩٢٠ ، وتقرر رسميا منح بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ، وان تكون سوريا ولبنان ضمن اطار الانتداب الفرنسى . ولقد دخل الانتداب البريطانى فى فلسطين حيز التنفيذ رسميا فى الثالث والعشرين من ايلول ١٩٢٣ . وكان مفهوماً ان وعد بلفور القاضى «باقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين» يشكل اطاراً للحكم البريطانى فى فلسطين ، وعليه فقد ادخل فى وثيقة صك الانتداب (٦) .

كانت هناك ثلاث مسائل اساسية مترابطة دارت حولها النشاطات الفلسطينية ووقف ضدها الفلسطينيون وعارضوها بشدة ، لأن فيها تهديدا مباشرا وخطيرا عليهم وهذه هى : اولا ضعف او انعدام التمثيل العربى فى الادارة البريطانية فى فلسطين . ثانيا تشجيع سياسة الهجرة الصهيونية . وثالثا التساهل فى موضوع بيع الاراضى واقامة المستوطنات (٧) .

ان هذه المسائل الثلاث شكلت فيما بعد ميثاقا وطنيا للحركة الوطنية الفلسطينية .

لقد رفض الفلسطينيون الاعتراف بقانونية وشرعية الانتداب البريطانى ، او المساهمة فى اى مجلس تشريعى تقترحه الادارة البريطانية لانعدام مبدأ الاكثرية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى كان للوبى الصهيونى دورا فاعلا فى الضغط على بريطانيا والحيلولة بينها وبين اصدار اى قرار او مشروع هدفه اقامة حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين . اذ كانت الحركة الصهيونية واجنحتها المتعددة تهدف اساسا الى تحقيق اكثرية يهودية فى فلسطين وبالتالى السيطرة عليها من خلال اطلاق الهجرة وشراء الاراضى . وهذا يفسر سبب ضغوطهم ومعارضتهم المستمرة فى انشاء واقامة مؤسسات تمثيلية وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير ،

---

(٦) تقرير الحكومة البريطانية الذى تقدمته عام ١٩٤٧ الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين ، والذى ترجمه فيما بعد الدكتور فاضل حسين بعنوان : **تاريخ فلسطين السياسى تحت الادارة البريطانية** ، (بغداد ١٩٥٦) ، ص ٥ — ٦ .

(٧) Christopher Sykes, **Cross Roads to Israel,** (London, 1956).

مستندين فى ذلك الى قناعة مفادها « أن الاكثرية العربية ستلجأ الى استخدام هذه المؤسسات لمحاربة الصهيونية والغاء الانتداب » (٨) .

أما فيما يتعلق بموضوعى الهجرة الصهيونية وسياسة بيع الاراضى، فان تطور الاحداث السياسية وتفاصيلها قد أشارت بوضوح الى عجز القيادة التقليدية فى القيام بمهمتها فى معالجة مطاليب الجماهير الفلسطينية .

فقد كان قادة الحركة الوطنية فى فلسطين يشبهون الى حد ما معاصريهم من قادة الحركة الوطنية فى الاقطار العربية المجاورة ، حيث سيطرت عليهم ظاهرة التحزب والتشرذم وانغمسوا مثلهم فى المنافسات والمصالح الشخصية ، وهذا أدى بالنتيجة الى عجز القيادة الفلسطينية وعدم قدرتها على تنظيم الجماهير فى التصدى للنزاع مع حكومة الانتداب والحركة الصهيونية ، وبالتالى فشلها فى منع بريطانيا من اقامة « الوطن القومى لليهود » فى فلسطين .

القسم الثانى : عوامل الضعف فى القيادة الفلسطينية وردود الفعل الفلسطينية :

لقد كان للهجرة اليهودية الى فلسطين والمشاكل التى تمخضت عنها، ذات تأثير يومى متعاظم على الشعب الفلسطينى ، وخصوصا على الفلاحين وعلى قطاع واسع من العمال ومن البرجوازية الصغيرة والوسطى. ان الهجرة اليهودية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت « حادة فى حد ذاتها ولكنها ازدادت حدة بسبب النتائج القومية والدينية التى حملتها معها » (٩) .

ففى عام ١٩٢٠ دخل الى فلسطين من المهاجرين اليهود ٥٥١٤ مهاجرا ، وبعد خمس سنوات اى فى عام ١٩٢٥ ارتفع عدد المهاجرين الى ٣٤ الف مهاجر . أما تل ابيب التى كانت قرية تبلغ نفوسها حوالى ٢٠٠٠ نسمة فى عام ١٩١٤ ، بلغ عدد نفوسها عام ١٩٢٥ حوالى (٣٠) الف نسمة . اما بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٥ فقد بلغ عدد المهاجرين (١٥٠) الف يهودى .

---

(٨) الكيالى ، المصدر السابق نفسه ، ص ١٦٧ .

(٩) غسان كنفانى ، ثورة ٣٦ — ١٩٣٩ فى فلسطين ، (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٣ .

واذا اخذنا جانبا آخر من هذه الارقام كى ندرك معناها ادراكا حقيقيا يكفى ان نسجل انه بينما كانت نسبة اليهود فى فلسطين حسب احصاء ١٩٢٢ قد بلغت ١٣٪ ، ارتفعت هذه النسبة الى ٢٠٪ فى نهاية عام ١٩٣٦ . ورافق هذه الزيادة فى عدد المهاجرين ، تنوع البلدان التى نزحوا منها ، وتباين اعمارهم ومهنهم ، واختلاف فى اختصاصاتهم ومؤهلاتهم وارتفاع كبير فى مستوياتهم المادية (١٠) .

كذلك تم فى هذه الفترة تعميق اسس الاستيطان الزراعى الصهيونى فى فلسطين بموجب البرنامج التالى :

« ان الاراضى الخاصة فى المناطق الممنوحة لنا يجب ان نستولى عليها من ايدى المالكين . ويجب اجلاء الفقراء من السكان بهدوء خارج الحدود وذلك عن طريق توفير اعمال لهم فى البلاد التى يرحلون اليها ، ولكننا نحرم عليهم اى عمل فى بلادنا . اما اصحاب الاملاك فسينضمون الينا » (١١) .

وقد تم تنفيذ هذا البرنامج عبر اسلوبين ، الاول تحقق بزيادة مساحة الاراضى التى امتلكها اليهود اما عن طريق الشراء والاستيلاء ، او عن طريق الامتيازات الممنوحة لهم من قبل سلطات الانتداب . وثانيا بتوسيع المستوطنات الزراعية القائمة وانشاء مستعمرات زراعية جديدة .

وهكذا نجد ان مساحة الاراضى التى كان اليهود يمتلكونها عام ١٩٢٠ قد بلغت ٦٥٠ الف دونم ، الا ان هذه المساحة تتضاعف فتصل الى مليون و ١٦٤ الف دونم عام ١٩٢٩ ، اى بزيادة قدرها ٥١٤ الف دونم . اما فيما يتعلق بالمستوطنات الزراعية فهى الاخرى قد ازدادت من ٩٦ مستوطنة عام ١٩٢٧ الى ١٢٤ سنة ١٩٣١ والى ١٧٢ مستوطنة عام ١٩٣٦ ، يشتغل فيها (٩٠) الف مزارع يهودى (١٢) .

ان الآثار الاقتصادية التى تعنيها تلك النسب المتزايدة للمهاجرين

---

(١٠) Judah Matras, **Social change in Israel**, (Chicago, 1965), pp. 29 — 30.

(١١) كنفانى ، **المصدر السابق ذكره** ، ص ٧ .

(١٢) ان هذه الارقام مستقاة من : **التقرير البريطانى السابق ذكره** ، ص ١٤ — ١٦ ، وكذلك : اتحاد الجامعات العربية ، **القضية الفلسطينية والصراع العربى — الصهيونى** ، ج ١ (الموصل ، ١٩٨٣) ، ص ٣٨٥ .

اليهود من جهة ، والتوسع فى مساحة الاراضى التى استولوا عليها من جهة اخرى على المجتمع العربى الفلسطينى ، كانت عظيمة جدا . ويكفى لبيان آثارها ان نذكر ان مجموع ما ادخله اليهود من اموال الى فلسطين قد بلغ ٨٠ مليون جنيه فلسطينى حتى نهاية عام ١٩٣٦ ، وان مجموع ما تم استثماره فى الصناعة لوحدها قد بلغ ١١ مليون و ٦٤ الف جنيه عام ١٩٣٧ (١٣) . وكان احد الكتاب المعاصرين قد ربط ما بين فعالية وسعة الاموال اليهودية المستثمرة فى فلسطين وبين سعى الحركة الصهيونية المستمر بتحويل الاقتصاد الفلسطينى من اقتصاد زراعى الى اقتصاد صناعى ، يتمركز فى يد الحركة الصهيونية وبالتالى بيد الاكثرية اليهودية فى فلسطين (١٤) .

ان تحقيق هذا التحول قد خلق معاناة يومية ومباشرة للجماهير الفلسطينية ، وجعلها تقتنع بأن سياسة «الوطن القومى» اليهودى ماهى الا تجسيد لتلاحم المصالح البريطانية مع الاستيطان الصهيونى الذى يهدف الى تحقيق المبدا التالى : فلاحون بلا ارض وعمال بدون عمل .

وقد ادرك الفلسطينيون ضخامة الاخطار التى كانت تهددهم من خلال بعض المؤشرات منها :

أ ـ تصاعد وتيرة المهاجرين بدون انقطاع ب ـ انتقال الاراضى الخصبة وباستمرار الى المهاجرين الجدد ج ـ ازدياد حدة التفاوت المعاشى بين العرب الفلسطينيين واليهود (١٥) د ـ التفاوت فى فرص التعليم .

لذا فانهم قد صعدوا من رفضهم ومن نضالهم عبر انتفاضاتهم التى حدثت خلال العشرينات والثلاثينات ، والتى كان اوسعها حدة وتاثيرا ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ .

وقد قدمت القيادة الفلسطينية فى تشرين الثانى ١٩٣٥ مذكرة الى المندوب السامى البريطانى نقلت فيها المطاليب الاساسية التى كان

---

(١٣) التقرير البريطانى ، ص ٢٧ .

(١٤) كنفانى ، المصدر السابق ، ص ٣ .

(١٥) تبين حسب احصائيات عام ١٩٣٥ بأن المهاجر اليهودى الذى يشتغل فى اعمال البناء قد بلغ اجره اليومى (٣٥٠ ـ ٤٠٠) فلسا يقابله (١٠٠ ـ ١٨٠) فلسا للعامل الفلسطينى . اما فى اعمال تبليط الشوارع ، فقد بلغت اجرة العامل اليهودى (٢٥٠ ـ ٥٠٠) فلسا يقابلها (١٢٠ ـ ٤٠٠) فلسا للعامل العربى .

الفلسطينيون يرفعونها دائما وهى : أ ـ اقامة حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين اسوة بما حصل فى الاقطار العربية الاخرى ب ـ منع انتقال الاراضى من أصحابها الفلسطينيين الى المستوطنين اليهود ج ـ وضع حد للهجرة اليهودية الى فلسطين .

الا ان القيادة الفلسطينية فشلت فى مهمتها هذه ، واضافت اخفاقا آخر الى سلسلة الاخفاقات التى منيت بها طيلة فترة تكلسها فوق راس الحركة الوطنية . ان ضعف وعجز القيادة الفلسطينية يكمن فى طبيعة تكوينها . كانت الزعامة الفلسطينية قد تركزت حول عائلتى النشاشيبى والحسينى ، وكان الميدان الاكبر لصراعهما هو ذلك التنافس العائلى الذى كان موغلا فى القدم . كما كان للعائلتين ، فى الوقت نفسه ، روابط وولاءات وحلفاء فى معظم انحاء البلاد . وهذه هى الاخرى قد انغمرت بتلك النزاعات العائلية وبذلك التنافس والعداء المتجذر . وطبيعى ان مثل هذا التكوين جعل من الصعوبة بمكان للحركة الوطنية ان تلتئم فى جبهة متحدة امام التحالف الانكلو ـ الصهيونى . لذا فان القيادة الفلسطينية لم تكن بمستوى الاحداث ، واتسمت بالمهادنة والتراجع ، وعجزت عن مواجهة الحقائق المترتبة على تبنى بريطانيا للصهيونية ومشاريعها الاستيطانية فاحجمت عن « محاربة بريطانيا الى ان تمكنت الصهيونية من استقدام اعداد كبيرة من اليهود بحيث اصبح الوطن القومى اليهودى حقيقة قائمة عشية اندلاع الثورة الكبرى » (١٦) .

هذا فضلا عن ان الكثير من المناورات السياسية التى مارستها القيادة الفلسطينية قد لعبت دورا مهما فى تامين النفوذ والمركز السياسى وتقريب المنتفعين الانتهازيين والابقاء عليهم فى مراكزهم للتمتع بالسلطة والنفوذ .

ولعل الامثلة كثيرة على تلك المناورات والمنافسات الشخصية بين العائلتين ، منها على سبيل المثال ، ما ذكره عبد الوهاب الكيالى عن موسى كاظم الحسينى الذى نحى عام ١٩٢٠ من رئاسة بلدية القدس لاشتراكه فى المظاهرات ضد سياسة الانتداب . وحديثه مع الكولونيل ستورس قائلا : « انه فى ظل هذه الظروف لن يجرؤ عربى على ان يحل محلى » . ولكن ما حدث فعلا ان منافسه راغب النشاشيبى قبل المنصب حالما عرض عليه ، كاشفا بذلك عن الافتقار الى التضامن ووحدة الكلمة والتصميم فى صفوف الوجهاء العرب فى وجه الادارة البريطانية . ومثل

---

(١٦) الكيالى ، المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .

هذا الامر تكرر عام ١٩٢٥ عندما حضر جيمس بلفور الى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية . حيث كان راغب النشاشيبي وثلاثة موظفين وبضعة افراد من كبار العوائل هم الوحيدين الذين لم يتقيدوا بقرار مقاطعة بلفور .

امام هذه القيادة المنقسمة والتي ينقصها التضامن والتصميم وقفت الجماهير الفلسطينية تعاني الشيء الكثير من سياسة الافقار والسلب الى درجة أن احوالها المعاشية قد تدنت بشكل لم يسبق له مثيل . ففي دراسة اجريت على ٣٢٢ قرية فلسطينية تبين ان ٤٧٪ من العوائل الفلاحية كانت تملك اقل من ٧ دونمات ، و ٥٢٪ يملكون اقل من ٢٠ دونم . علما ان ما تحتاجه العائلة الفلاحية كي تعيش بوضع او مستوى معاشي مقبول يقع بين ١٢٠ — ١٥٠ دونم (١٧) .

ورغم ان حكومة الانتداب قد سنت قوانين واصدرت تعليمات اوحت من خلالها بوجود ضمانات لحماية الفلاح والاهتمام به وبعائلته وعدم ارغامه على بيع ارضه ، الا أن هذه القوانين لم تمنع حدوث العكس كما هو الحال في حوادث وادي الحوارث وقرية الشطة وحوادث الاراضي التي تقع في سهل مرج بن عامر (١٨) .

اما على المستوى الفردي فيمكن توضيح العوامل المتشابكة التي اكرهت الفلاحين الفلسطينيين على بيع اراضيهم من خلال القصة التالية التي ذكرها مزارع من طولكرم قائلا :

« انني ابيع ارضي وممتلكاتي لأن الحكومة تكرهني على دفع ضرائب واعشار في وقت لا املك فيه الوسائل الضرورية لاعالة نفسي واسرتي . وفي مثل هذه الظروف اكون مضطرا للجوء الى شخص غني يقدم لي قرضا اتعهد برده مقرونا بفائدة مالية مقدارها ٥٠٪ بعد شهر واحد او اثنين .. وهنا اضطر الى تجديد القرض مرة تلو المرة مضاعفا بذلك قيمة الدين الاصلية ، الامر الذي يضطرني في النهاية الى بيع ارضي حتى اسدد ما يستحق من ديون لم اتسلم في الحقيقة الا جزءا ضئيلا منها » (١٩) .

وعلى العموم فان عملية الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية ، كانت

---

(١٧) كنفاني ، **المصدر نفسه** ، ص ٦ .
(١٨) حول تفاصيل هذه الحوادث انظر : كنفاني ، **المصدر السابق** ، ص ١٠ .
(١٩) الكيالي ، **المصدر نفسه** ، ص ٢٥٦ .

تعنى الطرد والسلب المنظم للفلاحين على نطاق ووتيرة واسعة . وكانت النتيجة المباشرة لهذه العملية المنظمة ان تحول هؤلاء الفلاحون المعدمون اما الى عمال زراعيين موسميين ، او انهم يتجهون — وهذا ما حدث غالبا — الى المدن بحثا عن الاعمال . وفى المدن لم يكن حالهم حسنا على الاطلاق ، اذ انتهى الكثير منهم الى عمال تبليط ومنظفين وعمال نقل وباعة متجولين وصناع وعمال بناء ، ويعيشون فى ظروف صحية سيئة جدا (٢٠) . ففى مدينة مثل حيفا كان هناك (١١) الف عامل يعيشون فى اماكن تفتقر الى الماء واكثر من (٨) آلاف عامل عاطل عن العمل . اما فى يافا فبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٢٧٠ عاملا .

هذا وقد اصبحت مشكلة العطالة ظاهرة مميزة فى الاقتصاد الفلسطينى خلال فترة الثلاثينات . وكان المقيم البريطانى قد اخبر حكومته بتزايد نسبة العاطلين من العمال العرب معتبرا ذلك : « مشكلة خطيرة جدا ليست مؤقتة ولا محلية ، وكانت تثار فى كل مدينة وقرية زارها ، وتهدد بالاستفحال فى كلا الحقلين السياسى والاقتصادى على السواء » (٢٠) .

ويدخل ضمن السياق الاقتصادى هذا ظاهرة جديرة بالانتباه مفادها : تناقص نسبة اليهود العاطلين عن العمل — رغم تعاظم اعداد المهاجرين منهم — قياسا الى نسبة العمال العرب العاطلين عن العمل . وسبب ذلك مرتبط بحقيقتين اساسيتين هما : سعة ونشاط الاستثمارات اليهودية الى درجة انها استطاعت ان تمتص اليهود العاطلين عن العمل (٢١) ، فى حين لم تكن الاستثمارات العربية والصناعات الحرفية قادرة ازاء المنافسة اليهودية ان تتسع وتنشط بنفس الدرجة لكى تمتص هذا العدد المتزايد من العرب العاطلين عن العمل (٢٢) .

اما الحقيقة الثانية فهى مرتبطة بجوهر الفكر الصهيونى وخططه فى

---

(٢٠) David Hirst, The Gun and the Olive Branch, (London, 1977), p. 75.

(٢١) لقد ارتفعت رؤوس الاموال اليهودية المستثمرة فى الصناعات اليهودية من ٣٧١ر٥ مليون جنيه فلسطينى فى عام ١٩٣٣ الى ٦٧٣ر١١ مليون جنيه فى ١٩٣٦ .

(٢٢) لقد هبطت قيمة صادرات صناعة الاصداف العربية بين عامى ١٩٣٠ — ١٩٣٥ من ٥٣٢ر١١ الف جنيه الى ٧٧٧ر٣ الف جنيه ، وتناقصت معامل الصابون العربية من ٢٢ معمل فى يافا وحدها عام ١٩٢٩ الى ٤ معامل فى عام ١٩٣٥ . وبينما كانت هذه المعامل تصدر فى عام ١٩٣٠ ما قيمته ٢٠٦ر٢٥٩ الف جنيه ، تدنت القيمة فى ١٩٣٥ الى ٧٩ر٢١١ جنيه

السيطرة على فلسطين والذى يرتكز على مبدأين هما : « اليد العاملة العبرية فقط » و « الانتاج العبرى فقط » . وقد صيغ هذان المبدآن ضمن السياسة العامة للهستدروت الذى اكد :

« ان السماح للعرب بالتغلغل فى سوق اليد العاملة اليهودية يعنى أن يستخدم ضخ الراسمال اليهودى لمصلحة التطور العربى ضد الاهداف الصهيونية . بالاضافة الى ذلك فان توظيف العمال العرب فى الصناعة اليهودية سيؤدى الى تقسيم طبقى فى فلسطين يتبع الخطوط العرقية : اليهود كراسماليين يستخدمون العرب كعمال ، وبذلك نعيد فى فلسطين الاسس غير الطبيعية التى ادت الى ظهور اللاسامية فى التيه » (٢٣) .

وكان التطبيق العملى لهذه السياسة طرد العمال العرب فى شباط ١٩٣٥ من اربع مستوطنات يهودية هى مليس ودبران ووادى حنين والخضيرة حيث كان يعمل فيها ٦٢١٤ عاملا عربيا . وفى آب ١٩٣٥ نقص العدد الى ٢٢٧٦ عاملا ، وبعد حوالى العام انخفض العدد الى ٦٧٧ عاملا عربيا فقط . وكان الطرد يتناول عمال البيارات ومعامل السيكاير والمحاجر واعمال البناء ومعامل الصابون والزيوت والاسمنت . هذا فضلا عن تحقيق سيطرة يهودية كاملة عام ١٩٣٥ على ٨٧٢ مؤسسة صناعية فى فلسطين من اصل ١٢١٢ ، استخدموا فيها ١٣٦٧٨ عاملا يهوديا ، بينما كانت المؤسسات الصناعية العربية الباقية وعددها (٣٤٠) فاستخدمت ٤ آلاف عامل فقط . علما بان اليهود قد وظفوا فى مؤسساتهم ٤ ملايين و ٣٩١ الف جنيه فلسطينى مقابل ٧٠٤ الف جنيه وظفها العرب ، كما انتجوا ما قيمته ٦ ملايين جنيه مقابل مليون و ٥٤٥ الف جنيه انتجتها المؤسسات العربية (٢٤) .

لقد اشارت تلك التحولات الى انهيار وشلل تام فى الاقتصاد الفلسطينى تحمل عبئه الثقيل اصحاب البلاد من الفلسطينيين وحدهم . لذا يمكن القول بكل اطمئنان ان ثورة عام ١٩٣٦ ما هى الا تجسيد للزخم الشعبى الفلسطينى المتصاعد ضد فشل الادارة البريطانية فى اتخاذ التدابير الفعالة لتحسين احوال السكان من جهة ، وكرد فعل على فشل القيادة الفلسطينية فى تامين — خلال ١٣ سنة من سياسة المفاوضات او سياسة الاخذ والرد — اى امتياز او مشروع من بريطانيا يمكن من خلاله

---

(٢٣) كنفانى ، **المصدر نفسه** ، ص ٧ .

(٢٤) الارقام التى وردت فى هذا الجزء من البحث كلها مستقاة من كنفانى ، الصفحات ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٣٣ .

تامين مستقبلهم عن طريق منع الهجره وايقاف بيع الاراضى من جهة ثانية ، و« فانهم سيصبحون اقليه فى بلادهم وسيقتلعون من ارضهم » (٢٥).

فى مثل ذلك الجو المشحون بالقلق والترقب والحذر برزت الى حيز الوجود حركه فلاحيه ثوريه متعظمه التاثير تحت قياده جديده فى شخص عز الدين القسام ، الذى مثلت حركته اكبر تحدى للقياده التقليديه من خلال تنظيمه لاولئك الفلاحين المعدمين منذ عام ١٩٢٩ . وفى مثل تلك الظروف ايضا تحقق ذلك التحالف الجماهيرى الواسع بتفجير ثوره ١٩٣٦ التى صاحبها الاضراب العام والذى عد اطول اضراب من نوعه فى الشرق الاوسط حيث استمر لمده ستة اشهر (٢٦) . وسرعان ما عمت البلاد اضرابات وانتفاضات عبر فيها الفلسطينيون عن ردود فعلهم وحقدهم بالهجوم على مراكز تواجد القوات البريطانيه وتدمير المستوطنات الصهيونيه . فضلا عن قيام مجموعات مسلحة من الفدائيين العرب بقياده فوزى القاوقجى بعمليات هجوم منظمة ضد مراكز الشرطه والجيش البريطانى ، وتدمير وتخريب بعض اجزاء الانابيب التى تنقل النفط العراقى الى حيفا .

ان العمليات الاخيرة مثلت جانبا من ذلك النلاحم القومى فى النضال ضد الوجود الاستعمارى ، وكذلك تعبيرا عن رفض الاستغلال الاحتكارى الذى كانت تمثله شركات النفط حينذاك .

لقد مثل انفجار ثورة عام ١٩٣٦ زخما شعبيا عنيفا ، وتحديا واضحا للانتداب البريطانى والوجود الصهيونى . وقد كان الريف الفلسطينى بمثل رحما للثورة ، كما كان العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة والوسطى هى التى تدفع الثمن الاكبر . وقد فشلت السلطات البريطانية فى وضع حد لتلك الانتفاضة على الرغم من التوقيف الجماعى وفرض العقوبات والغرامات (٢٧) . وهذا يشير الى طبيعة الثورة والى نفوذها ومداها . عند ذاك لجات الحكومة البريطانية الى الحكام والساسة العرب ليبذلوا ضغوطا على الفلسطينيين لانهاء الثورة . ومنذ تلك اللحظة

---

(٢٥) Barbara Kalkas, «The Revolt of 1936», in I· Abu-Lughod (ed.), **The Transfo.mation of Palestine** (Evanston, 1971), p. 238·

(٢٦) Talal Asad, «Class Transformation under the Mandate, «Middle East Research and Information Projects», 53 (December, 1976), p· 7.

(٢٧) I. Abu-Lughod (ed.), op· cit, pp, 233 — 251

كان تدخل الحكومة العراقية فى الثورة الفلسطينية ومن ثم حل المشكلة الفلسطينية تدخلا فعالا وبارزا . ان تدخل الحكومة العراقية هذا سيكون موضوعا للقسم الثالث من البحث .

ثالثا : ردود الفعل العراقية الرسمية والشعبية تجاه الحركة الصهيونية ومشاريعها الاستيطانية :

على الرغم من أن مستقبل العراق ، عند صدور وعد بلفور ١٩١٧ ، لم يتقرر بعد حيث كان الجيشان البريطانى والتركى يتحاربان للسيطرة عليه . وكذلك الحال عند قيام المظاهرات المعادية للصهيونية خلال نيسان ١٩٢٠ فى القدس وفى ١٩٢١ فى يافا ، قد حدثتا فى وقت كان العراق فيه منشغلا فى مسألتين اساسيتين هما ثورة العشرين والتحضيرات لانتخابه فيصل ملكا على العراق . رغم ذلك فان الصحف العراقية الصادرة حينذاك كانت قد تناقلت تفاصيل بعض الحوادث الفلسطينية ودونت بعض الشىء من نشاطات الحركة الوطنية الفلسطينية . ومنذ ذلك الوقت والراى العام العراقى يتابع باهتمام تطورات القضية الفلسطينية .

وحتى يمكن وضع ردود الفعل العراقية فى اطارها التاريخى فانها تفسر على المستويين الرسمى والشعبى رسميا ، المقصود به ، ذلك الدور الذى قامت به الحكومات العراقية المتعاقبة خلال فترة الثلاثينات للتوسط بين بريطانيا والفلسطينيين املا فى الوصول الى حل للقضية الفلسطينية(٢٨). الا ان هذا الدور الرسمى لم يكن بارزا وفعالا الا بعد عام ١٩٣٠ ، حيث عقدت المعاهدة العراقيه ــ البريطانية واستقل العراق رسميا بدخوله عضوا فى عصبة الامم عام ١٩٣٢ . اما قبل ذلك ــ اى فترة الانتداب ــ فقد كانت بريطانيا هى المسئولة عن توجيه سياسة العراق الخارجية ، لذا لا يتوقع أن يكون تدخله فعالا . اما بعد ذلك ، فقد اعلن الملك فيصل البداية الرسمية لتدخل العراق فى الشئون الفلسطينية . فعندما كان فى فلسطين عام ١٩٣٣ اخبر وفدا فلسطينيا انه سيتابع تطور القضية مع الحكومة البريطانية عند زيارته الى لندن مع وزير الخارجية البريطانى حينذاك السر جون سيمون .

---

(٢٨) لقد تطرق الباحث الى هذا الموضوع بشكل مركز فى اطروحته للدكتوراة والتى قدمها الى قسم العلوم السياسية فى جامعة مانجستر وكان بعنوان :
Palestine and Iraqi Foreign Policy 1936-1958, (Manchester, 1983)

وقد تصور الملك فيصل ان حل المشكلة الفلسطينية يكمن فى ضمان حق اليهود للسكن فى فلسطين مقابل موافقتهم ـ اى اليهود ـ على الانضمام الى دولة عربية واحدة تضم سوريا والعراق وفلسطين والاردن. واذا حصلت هذه الموافقة سيتبعها عقد معاهدة بريطانية ـ فلسطينية على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية تنهى الانتداب البريطانى وتحقق استقلال فلسطين . وكان الملك فيصل قد اخبر الوزير البريطانى ان رفض فكرته ستعنى المزيد من الاضطرابات فى فلسطين .

وفى مناقشاته اللاحقة ، كان الملك ، يردد دائما ، قناعاته سواء مع رجالات الحكومة البريطانيين او مع ممثليها الرسميين ، بأن قيام «الوطن القومى اليهودى » على شكل جزء صغير ضمن اطار دولة عربية واحدة تحت الحكم الهاشمى ، ستحقق حلا للمشكلة الفلسطينية . وذهب فى تأكيداته الى حد الجزم بأن قيام هذه الدولة الواحدة ستزيل من قلوب الفلسطينيين الخوف فى ان يصبحوا اقلية فى وطنهم .

ان مشاريع نورى السعيد اللاحقة والتى قدمها خلال توسطه لانهاء الاضراب العام والثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ أو فى مشروعه لعام ١٩٤٣ المعروف : **استقلال العرب ووحدتهم** ، احتوت على آراء فيصل بشكل أو بآخر . اذ اعتبر نورى السعيد علاقة العراق مع سوريا ولبنان وفلسطين والاردن كانت قوية دائمة ، عليه فهو يرى أن تحقيق الوحدة بين هذه الاقطار سيزيل من قلوب الفلسطينيين المخاوف فى ان يصبحوا اقلية ، وسيسمح لليهود باقامة « وطنهم القومى » فى فلسطين بشعور كبير من الامان .

ولقد حاول نورى السعيد ان يقنع الانكليز وكذلك اليهود من خلال حديثه المباشر مع وايزمان ان مقترحه هذا لو تحقق بقيام دولة عربية واحدة بقيادة العراق ، فان حق اليهود سيضمن بمنحهم استقلالا ذاتيا .

ان مشاريع فيصل ونورى السعيد ، ومشاريع الهاشميين الاخرى فيما بعد كمشروع « سوريا الكبرى » لم يكتب لها النجاح ، لوجود المعارضة ضدها من قبل الفرنسيين الذين كانوا يسيطرون على سوريا ولبنان ، ومن السعوديين ومن اليهود ومن الفلسطينيين انفسهم .

نقد عارض الفرنسيون ضم سوريا ولبنان الى اى مشروع وحدوى، ونقلوا آراءهم هذه الى الحكومة البريطانية عبر عدة قنوات دبلوماسية ،

وذكروا انهم غير مستعدين للتضحية بمصالحهم ومركزهم فى سوريا ولبنان من أجل مساعدة بريطانيا فى حل مشاكلها فى فلسطين (٢٩) .

اما السعوديون ، فقد عارضوا اى مشروع وحدوى تحت الهيمنة الهاشمية مؤكدين أن تحقيق ذلك سيسبب اخلالا للتوازن فى العالم العربى . ان الرفض السعودى هو جزء من ذلك التنافس القديم بين الهاشميين والسعوديين والذى كان من العمق والتأزم بحيث أصبح من معالم السياسة العربية (٣٠) .

اما بالنسبة لليهود فقد رفض قادتهم الصهاينة اى تسوية سياسية فى فلسطين ، التى ستصبح فيما بعد ، جزءا من دولة عربية واحدة ، ويبقوا هم أقلية ثابتة (٣١) .

هذا فضلا عن أن المشاريع الهاشمية لم تلق ترحيبا لدى السوريين ولدى الفلسطينيين لعدم ثقتهم بها ، كما لم يهتم بها الرأى العام العراقى .

ان عدم اهتمام الرأى العام العراقى هذا مرتبط بمجمل ردود الفعل العراقية على المستوى الشعبى تجاه التطورات السياسية فى فلسطين . وان ردود الفعل الشعبية هذه لا يمكن فهمها دون وضعها فى سياق التطورات السياسية التى مر بها العراق حينذاك . فاستقلال العراق ودخوله عضوا فى عصبة الامم عام ١٩٣٢ جعله مركز ثقل للطموحات العربية . هذا فضلا عن ان الظروف السياسية التى كانت تمر بها المنطقة العربية خلال الثلاثينات هيأت الجو المناسب لزيادة مكانة العراق ومن تعزيز دوره القيادى . فقد كانت سوريا ولبنان لا تزالان تحت الانتداب الفرنسى كما ان الفلسطينيين كانوا منشغلين فى صراعهم مع الصهاينة والبريطانيين لتحقيق استقلالهم ، فى حين كانت مصر منشغلة فى نزاعها مع بريطانيا حول قناة السويس والسودان . لذا اصبحت بغداد مركزا للنشاط القومى ومجمعا لعدد كبير من القادة العرب . فقد

---

(٢٩) Minutes of talk between the French Ambassador in London and Sir Lancelot Oliphant of the F·O. 28-10-1938, F.O. 371/21883

(٣٠) Ahmed M· Gomaa, **The Foundation of the League of Arab States,** (London, 1977), p. 16.

(٣١) Barry Rubin, **The Arab States and the Palestine Conflict,** (Syracus, 1981), p. 11.

حل فيها عبد العزيز الثعالبي الوطني التونسي الذي كان مطاردا من قبل الحكومة الفرنسية لنشاطه في تونس . وكان فيها ايضا عبد الرحمن الشهبندر احد قادة الثورة السورية لعام ١٩٢٥ ، وفوزي القاوقجي القائد الفلسطيني المشهور .

ولعل ابرز من استقر في بغداد المفتي نفسه ، الحاج امين الدين الحسيني ، وساطع الحصري الذي ترك اثرا كبيرا في ميدان التربية والتعليم . حيث كان له ولخالفه ساطع شوكت الاثر الاكبر في توجيه سياسة التعليم توجيها قوميا . كما وظفوا عددا لايستهان به من المدرسين والمعلمين العرب في مدارس بغداد ، منهم على سبيل المثال شريف الفصين، ودرويش المقدادي وعلي الطنطاوي وغيرهم الكثير .

لقد عبر هؤلاء عن آرائهم خلال عملية التدريس والنقاش والمناظرات واوضحوا بان غرضهم هو التعليم والتوعية بهدف التخلص من النفوذ الاجنبي وازالة الحدود التي اعتبروها حدودا مصطنعة وحدودا جائرة ومناقضة لمصير ومصالح العرب .

وفي رايهم ان للعراق مهمة خاصة وهي مساعدة الاقطار العربية الاخرى للحصول على استقلالها ومن ثم الوحدة معها . لقد ارادوا العراق ان يكون بروسيا الشرق العربي نظرا لاستقلاله المبكر وقوة جيشه وان بمقدوره مساعدة الاقطار العربية الاخرى في تحقيق طموحاتها .

ان هذه الآراء مجتمعة وما احتوته مناهج التدريس ولا سيما كتب التاريخ والتربية الوطنية كان لها الاثر الاكبر في تهيئة الراي العام العراقي والذي تم التعبير عنه في أول حركة رفض منظمة للوجود الصهيوني في فلسطين عندما زار الفرد موند بغداد عام ١٩٢٨ (٣٢) . اذ كانت هذه الزيارة فرصة مناسبة عبر خلالها اولئك القوميون عن سخطهم للسياسة البريطانية في فلسطين .

لقد اشار هذا الحادث لمزيد من الاهتمامات لما كان يجري في فلسطين ، اذ نشرت الصحافة العراقية مقالات هاجمت فيها وعد بلفور والحركة الصهيونية . كما نشرت التقارير الموسعة عن اوضاع الفلسطينيين، وهاجمت في الوقت نفسه سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين والتي وصفوها بسياسة الدم او حكم الدم في فلسطين . وكانت النتيجة المباشرة

---

(٣٢) **British Report on the Administration of Iraq, 1928, p. 21.**

لهذا التأييد تشكيل ما يعرف بجمعيات الدفاع عن فلسطين ، والتى اخذت على عاتقها عقد مجموعة من الاجتماعات المؤيدة للفلسطينيين كما ارسلوا رسائل احتجاج الى رؤساء البعثات الدبلوماسية فى بغداد والى عصبة الامم والى البابا فى روما .

وكانت التقارير البريطانية قد اشارت بوضوح الى سلسلة من الاجتماعات والاضرابات فى مختلف انحاء البلاد حيث شهدت مدن بغداد وانبصرة والموصل وذى قار حركة منظمة واسعة من الاحتجاجات والاضرابات التى نظمت لتاييد الفلسطينيين . كما مارست هذه الهيئات والمنظمات ضغوطا على الحكومة لكى تتدخل لصالح الفلسطينيين .

لقد تاثرت العناصر القومية كثيرا بما اصاب الفلسطينيين وقد كان تاثيرهم واضحا فى توجيه الراى العام العراقى وتشكيلهم لعوامل ضغط متواصلة فى السياسة العراقية ، ولا سيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية . اذ اعتبروا سقوط فرنسا وبقاء بريطانيا لوحدها فى الميدان ان افتتح امامهم الطريق ليضعوا شروطهم للتعاون مع بريطانيا وهى ضمان استقلال سوريا ولبنان من الفرنسيين ، وانهاء قيام « الوطن القومى اليهودى » وتحقيق استقلال فلسطين ، ثم قيام دولة واحدة تشمل منطقة الهلال الخصيب . الا ان بريطانيا لم تستجب لهذه الشروط ، كما لم يكن لديها اى تسوية عادلة للفلسطينيين .

على اية حال فان تصاعد الازمات فى فلسطين واستمرارها جعلت الراى العام العراقى مشدودا ومتابعا لما كان يجرى هناك . وقد كان عقد المؤتمر الاسلامى لعام ١٩٣١ فى القدس فرصة مناسبة للمساهمة بوفد شعبى من ثمانية اعضاء غير حكوميين . وكان نشاطهم قد تابعته الصحافة العراقية حينذاك ، كما كان لهم دور بارز فى صياغة قرارات المؤتمر النهائية والتى اشتملت فيما اشتملت عليه : مقاطعة البضائع اليهودية ، تاسيس بنك عربى مهمته شراء الاراضى الفلسطينية بغية منعها من الوقوع بيد الصهاينة ، ثم تنظيم جهاز للدعاية ضد الحركة الصهيونية وانشطتها .

وفى عام ١٩٣٤ عندما اصبحت الامور تاخذ منعطفا خطيرا فى فلسطين ، وجدت الحكومة العراقية نفسها فى موقف صعب ، ووجدت ان من الضرورى ان تصدر بيانات علنية تؤيد فيها القضية الفلسطينية . لذا جاء خطاب جعفر العسكرى مندوب العراق فى عصبة الامم فرصة مواتية للدفاع عن الفلسطينيين مؤكدا ان الفلسطينيين يملكون كل المؤهلات لاقامة

دولة مستقلة لهم لتكون عضوا فى عصبة الامم . كما قام بعض السياسيين بتقدمهم ناجى السويدى بمقابلة السفير البريطانى فى بغداد وطلبوا منه التوسط لدى حكومته لوضع حد للهجرة الصهيونية الى فلسطين . واشاروا عليه بان عدم التحرك السريع لايقاف الهجرة سيؤدى الى تفاقم الاوضاع كما سيهدد الامن والاستقرار فى المنطقة (٣٣) .

وفى مثل هذا الوقت زار بغداد كل من سليم عبد الرحمن ومعين الماضى ـ وهما من اعضاء الهيئة العربية العليا فى فلسطين ـ بهدف تنسيق الجهود مع العناصر القومية فى العراق .

لقد اثارت هذه النشاطات العراقية المتصاعدة قلق السفير البريطانى فى بغداد ، الذى كان همه المحافظة على الامن والنظام فى العراق ، والاسراع فى وضع حل للمشكلة الفلسطينية ، فى وقت اخذت تتصاعد فيه الازمات السياسية فى اوربا وبدات نذر الحرب العالمية الثانية تلوح فى الافق .

لذا فان السفير البريطانى مارس ضغوطا على الحكومة العراقية لكى تمنع الصحافة من نشر المقالات المعادية للحكومة البريطانية وحظر الاجتماعات الشعبية والغاء اجازة بعض النوادى والاجتماعات . وقد رد رئيس الوزراء العراقى بان حكومته ترى ان من الضرورى ان تعطى منفذا للراى العام للتعبير عن مواقفه ، ولكنه اكد بان اجهزة الدولة تراقب عن كثب كل النشاطات وتدقق فى كل المقالات وتمنع نشر اى مادة يمكن أن تؤدى الى العنف وفقدان النظام (٣٤) .

وفى الوقت نفسه طلب رئيس الوزراء العراقى من السفير البريطانى ضرورة مفاتحة حكومته لوضع حد للهجرة الصهيونية ، لان الفلسطينيين يخشون ان يكونوا اقلية فى بلادهم امام سيل المهاجرين الغرباء المزودين بالمعرفة والمال (٣٥) . وقد وعد السفير البريطانى بنقل المطاليب العراقية الى حكومته . الا انه خلال مرحلة الجهود الدبلوماسية التى وظفتها بريطانيا بالطلب من الملوك والرؤساء العرب للتدخل والوساطة بانهاء

---

(٣٣) From Mr. A. Clark Kerr to Eden, 12-5-1936, F.O, 371/20020

(٣٤) From Mr. A. Clark Kerr to Mr. A, Eden, 3-6-8 June 1936, F.O. 371/20016.

(٣٥) From Bateman to Eden, 31-8-1936, F.O. 371/20024.

الثورة تقدم الملك غازى بطلباته التى وضعها شرطا لتدخله وهى موافقة بريطانيا بمنع اى هجرة صهيونية الى فلسطين ، وايقاف بيع الاراضى ، والتباحث مع الفلسطينيين فى مسالة اقامة حكومة وطنية فى فلسطين .

والملاحظ ان طلبات الملك غازى ماهى الا انعكاسا لضغوط الاتجاهات القومية السائدة فى العراق آنذاك . الا ان الحكومة البريطانية لم تستجب لمثل هذه الطلبات وغيرها وقررت استقدام قطعات عسكرية اضافية الى فلسطين لسحق الثورة التى باتت تهدد مصالحها فى المنطقة بشكل خطير . ان الجهود البريطانية فى هذا المجال والاستعدادات التى وظفتها والتحديات الجديدة التى واجهتها لا تدخل ضمن اطار هذا البحث .

الخـــلاصة :

مما سبق ذكره يمكن القول ان ردود الفعـل العراقيـة لم تمنع او تقلل الهجرة الصهيونية الى فلسطين . صحيح ان الراى العـام العراقى كان مخلصا فى مواقفه وحماسته وعمق وطنيته ، الا ان الحكومات العراقية المتعاقبة ورجالاتها حاولوا ان يدفعوا بمصالحهم ومراكزهم الى الامام ، كما حاولوا التدخل لارضـاء بريطانيـا . ان الحكومة العراقيـة خـلال الخمسينات اسهمت بشكل خطير فى دعم الكيان الصهيونى بضخ مجموعات بشرية مهمة حينما سمحت للاقلية اليهودية بالهجرة الى فلسطين . ومما لا شك فيه ان هجرة هؤلاء اليهود اعتبر خدمة كبرى قدمت لاسرائيـل حيث ساعد على تقويتها عسكريا وبشريا واقتصاديا .